

الملخص:

الأزمة المالية ليست ظاهرة جديدة، بل تبين التسجيلات التاريخية والإحصائيات تعرض النظام الرأسمالي لأزمات مالية منذ بدايته وبشكل متكرر وعلى مستويات مختلفة، إلا أن النصف الثاني من القرن العشرين ونتيجة للعولمة المالية شهد تسارعا لهذه الأزمات حيث تكون أكثر حدة مما سبقتها وأكثر كلفة على الأداء الاقتصادي. لكن أزمة الرهن العقاري الأخيرة التي شهدتها العالم في 2008 تميزت بأنها الأكبر في التاريخ المعاصر، والتي نتجت عن أكبر فقاعة ائتمانية في التاريخ حيث استطاع الجهاز المصرفي الرأسمالي إيقاع طبقة المقترضين في فخ التعامل معه بغض النظر عن مدى إمكانية توفر القدرة المالية لتلك الطبقة على تسديد قروضها. وبالمقابل فإن الجهاز المصرفي الإسلامي من خلال اعتماده على قاعدة "المشاركة تولد العائد" الذي قد يكون ربحا أو خسارة والمؤدية إلى إيجاد اقتصاد حقيقي له أركانه ومؤسساته وأشخاصه في الحياة الاقتصادية، وضع صيغ استثمارية متنوعة يكون لها دور في إدارة الأزمات، ولعل الاهتمام الكبير من طرف الدول الغربية لصيغ التمويل الإسلامي والدعوة لتطبيقها في المؤسسات المصرفية الدولية إلا دليل على ذلك. وعلى ضوء ما سبق ذكره، جاءت هذه الورقة البحثية لمعالجة الإشكالية التالية:

هل يمكن الاعتماد على التمويل الإسلامي في معالجة الأزمات المالية وتفادي حدوثها؟

الكلمات المفتاحية: العولمة المالية - الأزمة المالية - التمويل الإسلامي - الاستثمار -

Résumé :

La crise financière n'est pas un phénomène nouveau. Cependant, des documents historiques et statistiques démontrent que le système capitaliste a connu des crises financières depuis sa création d'une manière répétitive et à différents niveaux, et c'est la deuxième moitié du XXe siècle, en raison de la mondialisation financière qui a vu une accélération des crises, plus sévères que les précédentes et plus coûteuses au plan de la performance économique. Ainsi, la dernière crise des prêts hypothécaires survenue en 2008 à cause de la grande bulle de crédit, se distingue par être la plus désastreuse de l'histoire contemporaine. En revanche, le système bancaire islamique qui se base sur le principe « El Moucharaka générale revenus » conduit à la création d'une économie réelle qui a ses fondements, ses institutions et ses sujets dans la vie économique et propose des formules diversifiées d'investissement jouant un rôle dans la gestion des crises ce qui prouve le grand intérêt que portent les pays occidentaux à la finance islamique et l'incitation à son application dans les institutions bancaires internationales. De ce qui précède, le présent article tente de répondre à la problématique suivante : **La finance islamique est-elle en mesure de gérer les crises financières et empêcher leur apparition ?**

Les mots clé : La Mondialisation financière - La crise financière - Le finance islamique - l'investissement.

المقدمة:

إن النظم المالية في العالم قد شهدت تغيرات عديدة خلال القرن العشرين خاصة بعد انهيار نظام برينن وودز وكذلك تحرير الأسواق المالية وتحركات رؤوس الأموال وظهور ما يعرف بالمشتقات المالية، ومما دعم ذلك، التطور

الكبير في وسائل الاتصال ومعالجة المعلومات، وصاحب هذه التطورات تسارع وتيرة الاضطرابات المالية وتسجيل عدد كبير من الأزمات المالية المحلية والإقليمية. والأزمة المالية العالمية الأخيرة أثبتت عدم نجاعة النظام المالي العالمي لما تكبده الاقتصاد العالمي من خسائر كبيرة جراء هذه الأزمة وعليه فقد تزايدت الدعوات لاصلاح جذري لهذا النظام، وفي هذا الإطار توجهت أنظار الكثيرين نحو التمويل الإسلامي بسبب انتشاره علميا ونموه المتسارع متجاوزا الأزمة المالية ومظهرا صمودا لافتا في وجهها، الأمر الذي دفع إلى طرح تساؤلات حول خصائص هذا النظام وكيف يمكن الاستفادة منها.

وفي ضوء ما سبق ذكره جاء هذا البحث ليواكب الوضع الراهن وليطرح التساؤل التالي:

هل يمكن الاعتماد على التمويل الإسلامي في معالجة الأزمات المالية وتفادي حدوثها؟
يمكن وضع الأسئلة التالية:

- ما هي أهم الأزمات المالية التي عرفها النظام المالي العالمي؟
- ما هي الأسباب الفعلية والعناصر التي ساهمت في حدوث الأزمة الأخيرة؟
- ما هي مختلف أساليب التمويل الإسلامية؟
- ما مدى قدرة نظام التمويل الإسلامي على مواجهة الأزمات المالية؟

فرضية الدراسة:

- خصائص ومبادئ نظام التمويل الإسلامي تجعله النظام الوحيد القادر على معالجة الأزمات المالية وتفادي حدوثها .

محتويات الدراسة:

سعيًا منا إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة ومن جهة التمكن من الحكم على فرضية الدراسة قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى محورين أساسيين: المحور الأول: من العولمة إلى الأزمة موضحين فيه أهم الأزمات المالية التي شهدتها العالم وكيف واجه العالم الأزمة المالية الأخيرة. والمحور الثاني: التمويل الإسلامي كآلية لمعالجة الأزمات المالية. موضحين فيه خصائص التمويل الإسلامي، أساليبه ودوره في معالجة الأزمات المالية.
من العولمة إلى الأزمة :

تعني العولمة في مفهومها اتصال شعوب العالم ببعضها البعض في مختلف أوجه الحياة ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، تقنيا و بيئيا... و يعرفها خبراء النقد الدولي على أنها " تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول بوسائل متعددة منها زيادة حجم الإنتاج وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية وكذلك من خلال سرعة و مدى انتشار التكنولوجيا"¹.

و عليه يمكن القول أن مفهوم العولمة ينحصر أساسا في البعد الاقتصادي باعتباره المحك الرئيسي الذي تبنى عليه حياة البشر و بالتالي فمفهومها يتجلى في بعدين اثنين² :

● **العولمة الإنتاجية** : تتحقق من خلال الشركات متعددة الجنسيات التي استفادت من هذه الطفرة النوعية المتمثلة في فتح الحدود على العالم و تبلورت في نقطتين أساسيتين :
-عولمة التجارة الدولية : عن طريق إلغاء الحواجز الحمائية (جمركية كانت أم جبائية) مما أدى إلى زيادة الإنتاج أضعافا مضاعفة و هذا ما أفضى إلى تسارع رهيب في حركة المبادلات التجارية العالمية خلال عقد التسعينات من القرن الماضي بمعدل ضعفي نمو الناتج الإجمالي.
-الاستثمار الأجنبي المباشر: و انتشاره من خلال فتح الأسواق المحلية و ربطها بالأسواق العالمية.

● **العولمة المالية** : تعتبر نتاج لعمليات التحرير المالي (الانفتاح المالي) و الذي أدى إلى التكامل و ارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال.

و لقد فسح هذان البعدان مجالا واسعا لاندماج حركيات رؤوس الأموال على المستوى العالمي لاسيما في الميدان المصرفي ذلك أن الاندماج المصرفي هو نتاج العولمة الرئيسي بحكم ارتباطه بمتغيرين أساسيين من متغيرات هذه الأخيرة ألا و هما **تحرير الخدمات المصرفية و كفاءة رأس المال المدججة بثورة تكنولوجية معلوماتية عارمة**، وهو ما أدى إلى زيادة حدة المنافسة في السوق المصرفية العالمية ما جعل من سوق رأس المال سوقا رائجة و مرحة مما أكسبها بعدا رياديا في المجال الاقتصادي و المالي.

و لعل ما هو جديد هنا هو ما آلت إليه العولمة، فقد أثبتت الوقائع التاريخية تعرض نظام التمويل التقليدي إلى اضطرابات و اختلالات تكون لها آثار متفاوتة على الأفراد و المؤسسات المالية و الاقتصاد عامة بتفاوت حدتها وامتدادها الزمني، و يعبر عنها بظاهرة **الأزمات المالية**. و فيما يلي سنحاول إلقاء نظرة على هذه الظاهرة.

1- مفهوم الأزمة المالية :

ليس من السهل إيجاد تعريف جامع للأزمة المالية، و ذلك لكونها تنتج عن عدة أسباب، كما أنها لا تقتصر على مجال واحد من مجالات التمويل فقد تصيب سوق الأسهم، سوق السندات، سوق الائتمان، سوق العملات... ولكن نستطيع أن نلتمس بعض التعريفات لعلها تهدي إلى تعريف يعكس لنا طبيعة هذه المشكلة.
"الأزمة المالية تعبر عن وجود اختلالات عميقة و اضطرابات حادة و مفاجئة في بعض التوازنات المالية، يتبعها انهيار في المؤسسات المالية و مؤشرات أدائها، سواء لدى المؤسسات المصرفية (أزمة سيولة، أزمة

ائتمان...) أو لدى أسواق المال (حالة الفقاعات) أو لدى المؤسسات النقدية (أزمة العملات و سعر صرفها)³.

"وهناك من يحاول استعمال خصائص أكثر دقة لوصف الأزمة المالية، كأن يعبر انخفاض سعر صرف عملة مقابل عملة مرجعية لأكثر من 25 % خلال سنة واحدة عن أزمة عملة بالنسبة للعملة المعنية، كما يمكن اعتبار سوق مالي في حالة أزمة، إذا تجاوز تذبذب المؤشر لديها بالنسبة إلى قيمة وسطية معينة ، بنسبة 20 % خلال فترة زمنية محددة"⁴.

و تعتبر الأزمة المالية عن انحرافات في أداء النظام المالي لمختلف وظائفه، حيث عوض أن تكون هذه الوظائف دافعا للنمو الاقتصادي تتحول بفعل الانحرافات إلى سبب في الأزمات المالية. إلا أن أشمل تعريف للأزمة قد أجمله الله تعالى في قوله " الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس، ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا و أحل الله البيع وحرم الربا، فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله، ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون، يمحق الله الربا و يربي الصدقات و الله لا يحب كل كفار أثيم" البقرة (275-276).

2-لمحة عن أهم الأزمات التي حدثت في العالم:

الأزمة المالية ليست ظاهرة جديدة، بل تبين التسجيلات التاريخية و الإحصائيات تعرض النظام الرأسمالي لأزمات مالية منذ بدايته و بشكل متكرر وعلى مستويات مختلفة، إلا أن النصف الثاني من القرن العشرين شهد تسارعا لهذه الأزمات حتى العقد الأخير من القرن، حيث سجلت عدة أزمات أخذت بعدا إقليميا و عالميا.

2-1-الأزمة المالية سنة 1929 (الكساد العظيم):

شهدت الولايات المتحدة في فترة العشرينيات من القرن العشرين ازدهارا غير مسبوق، حيث غمرت الأموال جميع البنوك و الشركات الأمريكية، وتم توظيف جزء كبير منها في سوق الأوراق المالية، حيث تمكن الكثيرون من الاستثمار في البورصة بفضل التسهيلات الائتمانية التي منحها الجهاز المصرفي لذوي الدخول المنخفضة، وبحلول عام 1929 كانت أسعار الأسهم قد تضاعفت أربع مرات، إذ ارتفع مؤشر داوجونز من 66.75 في ديسمبر 1920 إلى 381.7 في سبتمبر 1929⁵.

قلقت السلطات النقدية من الارتفاع الذي تشهده البورصة وعزمت على رفع سعر الفائدة في محاولة للحد من تدفق القروض نحو المضاربة في البورصة، إلا أن رئيس بنك سيتي بنك الوطني تصدى لهذه المحاولة بالتأكيد على مواصلة تقديم القروض للمستثمرين في البورصة، واستمرت أسعار الأسهم في الارتفاع لتصل إلى مستويات قياسية، وفي يوم 23 أكتوبر 1929 بدأ الوضع يتعثر ثم اندفع الكثير نحو البيع في اليوم التالي وبالرغم من محاولة البنوك التخفيف

من حدة الأزمة بشراء كميات كبيرة من الأسهم إلا أن الأسعار عادت لتتهوي بسبب الاندفاع نحو البيع ليخسر المؤشر 12.9% من قيمته ويستمر في الانخفاض لحوالي ثلاث سنوات⁶.

لقد أدى انهيار بورصة وول ستريت إلى دمار في النظام البنكي الأمريكي بسبب عجز المقترضين المضاربين عن الوفاء بالتزاماتهم، وذلك عبر موجات متتالية من العجز والإفلاس في النظام البنكي الأمريكي إلى درجة إعلان الرئيس الأمريكي عن العطلة المصرفية العامة، حيث توقف عمل البنوك الأمريكية لمدة أسبوع ولم يعد للعمل بعد ذلك ألفا بنك، فقد استمر الاقتصاد الأمريكي تقريبا بدون بنك⁷. إن حجم و ثقل الاقتصاد الأمريكي وعمق الأزمة الأمريكية أدى إلى توسعها عبر العالم، فقد انعكس انخفاض الواردات الأمريكية إضافة إلى انهيار الأسواق المالية سلبا على النشاط الاستثماري العالمي وبالنتيجة فقد انخفض الإنتاج الصناعي العالمي بـ 40% بين عامي 1929-1932⁸.

2-2- أزمة الاثنين الأسود (1987):

برزت هذه الأزمة على اثر انهيار أسعار الأوراق المالية في بورصة نيويورك، حيث هبط مؤشر داوجونز بمقدار 508 نقطة، وانتشرت الأزمة إلى بقية دول العالم خاصة لندن التي خسرت مؤشرها 22% من قيمته، وطوكيو التي خسرت 17% من قيمتها، وكانت هذه الأزمة أكثر وطأة حتى ذلك التاريخ بعد أزمة 1929.

2-3- الأزمة المكسيكية 1994:

نجحت هذه الأزمة عن تدفق مذهب لرؤوس الأموال إلى الخارج بشكل مثير للانتباه بسبب الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة وارتفاع معدلات الفائدة تسبب في هبوط حاد في الادخار المحلي للمكسيك الذي تراجع من 22% من إجمالي الناتج المحلي عام 1988 إلى 16% سنة 1994 نجم عنه عجز ضخم في ميزان العمليات التجارية أدى بدوره إلى توقف المكسيك عن سداد ديونها الخارجية ثم انحارت العملة الوطنية (البيزو) فخسرت بورصة الأوراق المالية نصف قيمتها بعد أشهر قليلة من تخفيض قيمة البيزو، وفي محاولة لمعالجة الوضع أصدرت الحكومة المكسيكية سندات Tesobonos بقيمة 29 مليار دولار ولكن هذه التدابير فشلت في إعادة ثقة المستثمرين الأجانب⁹.

2-4- أزمة دول جنوب شرق آسيا (1997-1998):

بدأت هذه الأزمة بانخفاض أسعار الصرف في عمالات بعض دول جنوب شرق آسيا ومنها تايلاند والفلبين و اندونيسيا، وقيل وقتها أن سبب هذه الأزمة هي المضاربات التي قام بها الملياردير الأمريكي (جورج سورس) وذلك بشراء الدولار الأمريكي، فزاد عرض العملات المحلية لتلك الدول فأنحارت أسعارها مقابل الدولار، و على إثرها انحارت أسعار الأوراق المالية في البورصات الآسيوية ثم انتقلت الأزمة إلى اليابان وكوريا الجنوبية .

2-5- الانهيار البطيء للتكنولوجيا الجديدة 2000:

تعود هذه الأزمة إلى انفجار الفقاعة التكنولوجية التي تكونت خلال النصف الثاني من عقد التسعينات، وقد تمثلت هذه الفقاعة في الارتفاع الخيالي لأسعار الأصول المالية العائدة إلى شركات قطاع التكنولوجيا الحيوية وقطاع الإعلام والاتصال (TIC) بما في ذلك الانترنت، حيث تضاعف مستوى مؤشرات هذه الأصول خمس أضعاف ما بين 1998-2000 ويعود هذا الارتفاع إلى النمو الكبير لهذه القطاعات والتوقعات بأخذها مكانة معتبرة في الاقتصاد بخلق فرص ومجالات طلب جديدة، إلا أن هذا الارتفاع امتد إلى القطاعات الأخرى حيث ساد اعتقاد بأن التكنولوجيات الجديدة ستساعد على رفع الإنتاجية في كل القطاعات حتى تلك التي يعتبر استهلاكها لهذه التكنولوجيات قليل، حيث ارتفعت أهم المؤشرات المالية بمعدل الضعف في نهاية التسعينات¹⁰.

3- الأزمة المالية المعاصرة:

شهد الاقتصاد الأمريكي في عام 2008 أزمة مالية حادة أدت إلى حدوث انهيارات وإفلاسات في العديد من المؤسسات العملاقة وامتد الأثر إلى حدوث إختلالات كبيرة في الاقتصاد العالمي ككل.

3-1- نظرة عامة عن هذه الأزمة:

ارتبطت نشأة أزمة 2008 بالسياسة النقدية التي أتبعها الولايات المتحدة الأمريكية بعد انفجار فقاعة الانترنت سنة 2000 و تفاقم الخسائر التي تكبدها قطاع تكنولوجيا المعلومات. ومن أجل تحفيز النمو الاقتصادي و دفعه من جديد لجأ البنك الاحتياطي الأمريكي إلى تخفيض سعر الفائدة من 6.2% إلى 1%¹¹. و كرد فعل عن السياسة السابقة أخذ الأمريكيون أفرادا و شركات يتهافتون على الاستثمار العقاري. فارتفعت بذلك قيم العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 85%، كما ساهم في ذلك توسع البنوك في منح التسهيلات العقارية حيث قامت بمنح القروض حتى للأفراد غير القادرين على سداد ديونهم بسبب دخولهم الضعيفة¹² و مع حدوث التشبع التمويلي العقاري بداية 2006 و بعد ارتفاع أسعار الفائدة إلى حوالي 5.25% أصبح المستفيدون من القروض السابقة غير قادرين على تسديد الأقساط المستحقة عليهم. فاضطرت البنوك إلى حجز عقارات من لم يستطع السداد و وصل أنداك حجة العقارات 93% و فقد أكثر من مليوني أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم¹³. وبذلك تكون الفقاعة العقارية انتفخت لتصل إلى ذروتها في سنة 2007 حيث هبطت قيمة العقارات بنسبة قدرت بـ 50% من قيمة العقار ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة، و نتيجة لتضرر البنوك الدائنة بفعل عدم تسديد المقترضين لأقساط دينهم، انخفضت قيم أسهمها بالبورصة وأعلنت مجموعة من الشركات العقارية عن إفلاسها، هذه الانهيارات والانخفاضات سرعان ما امتدت لتؤثر في الأسواق المالية وجميع القطاعات¹⁴.

خسرت مؤشرات داوجونز 4.6% و ناسداك 9.9%¹⁵. و لقد ساهم في انتشار الأزمة توجهات البنوك المانحة للقروض آنذاك إلى بيع الديون لشركات التوريد التي أصدرت بموجبها سندات قابلة للتداول بالبورصات العالمية. و بهدف تعزيز مركز السندات قامت البنوك و المؤسسات المالية بالتأمين على السندات لدى شركات التأمين على أن يقوم حامل السند بدفع رسوم التأمين عليها ضمانا لسداد قيمة السندات من طرف شركة التأمين في حالة ما إذا أفلس البنك أو عجز صاحب العقار عن السداد، أيضا تم إصدار مشتقات و أدوات مالية تسمح بالمضاربة على فروق أسعار السندات السابقة و تم طرحها هي الأخرى للتداول¹⁶.

و عليه فبمجرد انفجار الأزمة بالبنوك امتدت لتتأثر من الأسواق المالية، شركات التمويل العقاري و شركات التأمين، ثم أخذت في الانتقال لباقي دول العالم نتيجة لاستثمار بنوكها و مؤسساتها التمويلية في هذه السندات و المشتقات التابعة لها، و بذلك تم الإعلان عن أزمة الرهن العقاري التي نشأت بالولايات المتحدة الأمريكية و لقد بلغت هذه الأزمة منتهى شدتها، عندما أخذت تنتشر إلى مختلف دول العالم و تحولت إلى كساد اقتصادي، حيث تراجع معدل نمو الدول الصناعية من 1.4% سنة 2008 إلى حدود 0.3% سنة 2009. كما تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي من 5.2% سنة 2007 إلى 3.4% سنة 2008 ليصل إلى 0.5% سنة 2009¹⁷.

2-3 التدابير المتخذة لمواجهة هذه الأزمة:

واجه العالم الأزمة المالية الأخيرة بعدة أساليب¹⁸:

أ. التفكير بإحداث تغيير جذري على النظام الرأسمالي الحالي بنظام جديد: و هذا يتطلب الإسراع بوضع إستراتيجية منضبطة للتسهيلات الائتمانية، مع وضع شروط لتنفيذها لذلك عقد زعماء الاتحاد الأوروبي يوم الجمعة 2008/11/7 مؤتمرا لبيان عناصر المبادرة الأوروبية لإصلاح النظامي المالي العالمي عن طريق:

- تعزيز دور صندوق النقد الدولي، حيث ترغب معظم دول الاتحاد الأوروبي في أن يلعب صندوق النقد الدولي في تنظيم ومراقبة النظام المالي العالمي .
- زيادة الضوابط و الشفافية في القطاع المالي .
- تنسيق قواعد المحاسبة، كذلك دمج أكبر لقوانين المحاسبة الدولية، لأن القوانين الحالية لا تطبق قوانين ثابتة بشكل متواصل و تنتسب في قدر أقل من الشفافية .

ب. تخفيض سعر الفائدة و خفض معدلات الاحتياطات الإجبارية : فقد خفضت أمريكا و أوروبا سعر الفائدة إلى أن بلغ 1%. وذلك لتنشيط الاقتصاد و تشجيع الناس على الافتراض، مما يقلل تكاليف الإنتاج.

ت. ضخ كميات من السيولة النقدية في الجهاز المصرفي و المؤسسات المالية: وذلك لتنشيط الاقتصاديات القومية، حيث خصصت أمريكا 250 مليار دولار لضخها في تسع بنوك كبرى متعثرة في البلاد إلى أن وصل المبلغ 700 مليار دولار وقد انتقدت مسألة ضخ الأموال، لأنها تعمل لصالح البنوك و ليس لصالح المواطنين فرغم أن تدعيم البنوك يؤدي إلى تدعيم وسائل الإنتاج و بالتالي يؤدي إلى مزيد من فرص العمل إلا أن البطالة زادت في أمريكا بعد الأزمة المالية، و قد أعيد ترتيب المسألة من مجلس الشيوخ الأمريكي حيث بحث رفع الدعم من 100 ألف إلى 250 ألف دولار، كما ألغيت بعض الضرائب.

و في اليابان ضخ بنك طوكيو المركزي 45 مليار دولار لإحياء قانون انقاذ البنوك الذي صدر إبان الأزمة المالية التي حدثت في التسعينات من القرن الماضي، أما المملكة العربية السعودية فقد أمرت بإيداع 10 مليارات ريال في البنك السعودي للتسليف و الادخار لتسهيل الإقراض للمواطنين ذوي الدخل المنخفض وسط أزمة مالية عالمية.

ث. تأمين قطاع البنوك و غيرها: و بالفعل تم تأمين بنك نورثرن روك البريطاني للتمويل العقاري، والاستغناء عن أكثر من ألفي موظف، في إطار جهود الحكومة لإخراج البنك من أزمته، و قد وافقت تسعة بنوك أمريكية على بيع حصص للحكومة من أجل مصلحة الاقتصاد الأمريكي، و هذا ضد مبادئ الرأسمالية و خروج عن مقتضياتها، وهذا لا يعني التأمين بالمعنى المعروف ف شراء أسهم المؤسسات المالية الخاسرة أو شراء جزء كبير من أسهم البنوك لتكون الدولة مراقبة لأعمالها لا يعني التأمين .

ج. ضمان الودائع بدون تحديد أي سقف لذلك: فقد لجأت كثير من الدول إلى إجراء مالي ضمنت فيه جميع الودائع المصرفية و بدون تحديد سقف معين، و ذلك للإبقاء على السيولة النقدية لدى البنوك العاملة فيها، حتى لا تهاجر هذه الودائع إلى بلدان أكثر أمنا و ضمانا .

أصدرت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى بيانا وضح ما يتطلبه وضع دولهم لإحلال الاستقرار في أسواقهم المالية وإعادة تدفق الأموال من أجل دعم النمو الاقتصادي العالمي و ذلك بما يلي :

- اتخاذ إجراءات حاسمة واستخدام كل الأدوات المتوفرة لدعم المؤسسات المالية ذات الأهمية في النظام و منع إفلاسها .
- العمل على أن تتمكن المصارف و غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة الكبرى، في حال الضرورة من جمع رساميل من المصادر العامة و الخاصة على حد سواء و بمبالغ كافية لإعادة الثقة و السماح لها بمواصلة إقراض العائلات و الشركات.

- العمل على أن تكون البرامج الوطنية لضمان الودائع المصرفية متينة و متجانسة بما يسمح للمودعين الصغار مواصلة ثقتهم في سلامة ودائعهم .
- اتخاذ قرارات في الوقت المناسب لإنعاش سوق الرهن العقاري الثانوية وغيرها من الأصول ومن الضروري إجراء عمليات تقييم دقيقة ونشر معلومات شفافة عن هذه الأصول وتطبيق معايير مناسبة للمحاسبة.
- بالإضافة لدعم صندوق النقد الدولي وغير ذلك من تعاون مع الآخرين... الخ .

كل هذه الإجراءات ليست كافية، لأنها إجراءات تحذيرية مؤقتة، فالأصل علاج أساس الأزمة المالية بالتفكير بنظام مالي سليم يحل الأزمات قبل وقوعها. و قد أثارت أزمة 2008 نقاشا حول إمكانية معالجتها بالاعتماد على أسلوب التمويل الإسلامي وذلك بالقضاء على مسبباتها الرئيسية من خلال الابتعاد : عن الفائدة و استبدالها بنظام المشاركة في الربح و الخسارة، وعن الاستثمار المالي الورقي في الاقتصاد الرمزي بالاستثمار الحقيقي في الاقتصاد العيني، الأمر الذي سينجر عنه معالجة للمضاربات، إيقاف البيوع الضارة كبيع الدين بالدين وبيع الأفراد لما لا يملكون واسترجاع النقود لوظيفتها الحقيقية (أداة للتبادل). أي التعامل بأصول ملموسة لها قيمة و ليست أصول وهمية و احتمالية كالتجارة في مؤشرات الأسهم و المشتقات المالية.

4- التمويل الإسلامي كآلية لمواجهة الأزمات المالية :

إن الحلول التي وضعتها الدول و خاصة الدول الرأسمالية حلول مؤقتة ولا تكفي لحل المشكلة من جذورها حيث أن هذه الأزمة تتكرر في الاقتصاد الرأسمالي بشكل دوري و تحتاج المسألة إلى إيجاد الحلول المناسبة¹⁹ .
و لكن الحل البديل موجود منذ أكثر من أربعة عشر قرنا²⁰، ولا سبيل لإنقاذ العالم من أزماته المالية والاجتماعية إلا باعتناق و تطبيق دين الله عز وجل. و يقول رولاند لاسكن rolond ldschine رئيس تحرير صحيفة journal des FIENANCELE في الافتتاحية يوم

25 / 9 / 2008 جاء عنوان المقال هل حان الوقت لاعتماد مبادئ الشريعة الإسلامية في وول ستريت؟ يقول فيه (: إذا كان قادتنا حقا يسعون إلى الحد من المضاربة المالية التي تسببت في الأزمة فلا شيء أكثر بساطة من تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية)²¹ لاسيما بعد أن أثبتت المؤسسات المالية الإسلامية استقرارها في خضم الأزمة المالية العالمية الأخيرة لذلك تشهد الصناعة المالية الإسلامية تطورا واضحا في كافة أنحاء العالم سواء في حجم تعاملاتها أو في آليات العمل لتشكّل بذلك نقطة تحول أساسية في مسيرة و تاريخ التمويل الإسلامي .

4-1 مفهوم التمويل الإسلامي و خصائصه:

تعددت تعاريف التمويل الإسلامي إلا أنها صبت في مجملها في نفس المعنى:

" التمويل الإسلامي هو تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الإسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها و يتصرف فيها لقاء عائد وفق الأحكام الشرعية "22

أما المفهوم المعاصر للتمويل الإسلامي فهو عبارة عن: "عملية توفير المال لطالبيه عبر مجموعة من الصيغ و الأساليب التي تبيحها الشريعة الإسلامية في إطار مبادئ الاقتصاد الإسلامي " و يتضمن هذا التعريف ما يلي:

- توفير المال: أي التمويل، و المال هنا قد يكون نقدي وقد يكون عيني، كما لم يحدد هنا الهدف من توفير المال من طرف صاحب المال، فقد يكون بهدف الإسترباح أو تبرعياً بغية ثواب الله عز وجل .
- لطالبيه: أي كل من يطلب التمويل سواء أفراد أو مؤسسات، ومهما كان الغرض منه، استهلاكياً أو استثمارياً.

○ الصيغ و الأساليب التي تبيحها الشريعة الإسلامية: و تشمل على الصيغ و الأساليب المعروفة. كما أن هذه العبارة تبقى الباب مفتوحاً للابتكار و التطوير، و لكن في حدود ما تسمح به الشريعة الإسلامية. يتميز التمويل الإسلامي بمجموعة من الخصائص التي تميزه و تفرقه عن التمويل التقليدي و يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- عدم التعامل بالفائدة أو الربا: يقول سبحانه و تعالى: " يمحق الله الربا و يربي الصدقات و الله لا يحب كل كفار أثيم "

(البقرة 276) .هناك إجماع على أن الفائدة نوع من أنواع الربا و الإسلام حينما حرمها إنما حرمها لما فيها من ظلم فمن الناحية الاقتصادية الفائدة من العوامل المؤدية للتضخم و المعطلة للطاقة البشرية المنتجة و المؤدية إلى انتشار الكساد و البطالة، ناهيك عن دورها في سوء توزيع الدخل و تمركزه بيد فئة الأغنياء²³.

- تمويل أخلاقي: حيث انه يهتم بتمويل المشاريع الحلال و المباحة شرعاً من خلال المفاضلة بين المشاريع الطالبة للتمويل بالاعتماد على سلامتها الشرعية ثم الاقتصادية.

- تمويل متنوع: يتميز التمويل الإسلامي بأنه يتوفر على عدة صيغ تمويلية حيث توجد أساليب قائمة على التبرعات و أخرى قائمة على المشاركات و أساليب تمويل أخرى قائمة على الائتمان التجاري و مهما تنوعت المنتجات المالية فهي تشترك في صفة الاستناد على أصول حقيقية ولا يجوز التعامل بمنتجات تستند على الديون كالمشتقات المالية حيث نهى الرسول صلى الله عليه و سلم عن "بيع الكالئ بالكالئ

"أي بيع الدين بالدين، ناهيك عن بيع مالا تملك حيث قال الرسول صلى الله عليه و سلم "لا تبع ما لا تملك".

- **تمويل حقيقي** : لا تتخذ المؤسسات التمويلية الإسلامية النقود محلا للتعامل حتى لا تقع في الربا. فمحل التعامل عندها هو الأصول والسلع والخدمات الحقيقية، حيث أن المدقق في تمويل هذه المؤسسات يجد انه يرتبط ارتباطا وثيقا بالجانب المادي للاقتصاد وبتنتاجه الحقيقي فهو يقدم على أساس عوائد المشروع وليس على أساس ذمة المستفيد من التمويل²⁴.

4-2 صيغ التمويل الإسلامي :

4-2-1- صيغ التمويل غير المباشر:

4-2-1-1- صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار :

- أ) **صيغة التمويل بالمشاركة**: يقصد بالمشاركة اشتراك اثنين أو أكثر في تمويل مشروع ما وملكيتهم له، على أن يتم تقاسم الأرباح حسب الاتفاق، أما الخسارة فيجب أن تكون حسب نسب المشاركة²⁵. ويمكن تصنيف المشاركات حسب معيارين:

- **حسب المحل**: ويتمثل في موضوع الشركة، فقد تكون المشاركة لتمويل دورة إنتاجية معينة أو صفقة بعينها، و قد تكون المشاركة شاملة بالمساهمة مباشرة في رأسمال المشروع ك شراء عدد معين من أسهم المشروع مثلا.

- **حسب الاستثمارية**: فقد تكون مشاركة ثابتة وتسمى كذلك متوازنة²⁶. و هي بمساهمة الشركاء بمخصص ثابتة طيلة مدة العقد إلا إذا تخلى أحد الشركاء عن حصته أو جزء منها. كما يمكن أن تكون المشاركة متناقصة، بحيث يعد أحد الشريكين الآخر بتحويل الملكية إليه تدريجيا عبر بيعه حصته من الشركة، سواء كان ذلك بعقد مستقل أو تلقائيا عن طريق تجنيب جزء من الأرباح المحققة دوريا، أو عبر بيع تدريجي لأسهم طرف إلى الطرف الآخر²⁷.

- ب) **صيغة التمويل بالمضاربة**: هي نوع من المشاركة أو المزج بين رأس المال والعمل. و هي عبارة عن عقد بين طرفين يقدم أحدهما المال و الآخر العمل، حيث تقوم على دفع المال من الطرف الأول ويسمى صاحب المال، إلى الطرف الثاني ليتاجر به ويسمى المضارب، على أن يكون الربح مشتركا بينهما بنسب متفق عليها عند التعاقد، و إذا تحققت خسارة يتحملها صاحب المال ما لم يثبت أن هناك تقصير أو إهمال أو تعدي من المضارب، كما أن هذا الأخير لا

يحصل على مقابل لجهده في حالة الخسارة و ذلك ضمانا لتحقيق المساواة بينه و بين صاحب المال فهما يخسران معا أو يربحان معا²⁸.

(ج) أساليب التمويل الزراعي: هو نوع من التمويل يشمل صيغ الاستثمار الزراعية و منها²⁹:

- **المزارعة:** هي تقديم عنصر الأرض والبذر المحددة للمالك معين إلى عامل (المزارع) ليقوم بالعمل و الإنتاج مقابل نصيب مما يخرج من الأرض (الإنتاج) وفق نسب لكل منهما.
- **المساقاة:** هي تقديم الثروة النباتية (الزرع و الأشجار المثمرة) المحددة للمالك معين إلى عامل ليقوم باستغلالها و تنميتها (الري أو السقي و الرعاية) على أساس أن يوزع الناتج في الثمار بينهما بحصة نسبية متفق عليها.
- **المغارسة:** هي تقديم الأرض المحددة للمالك معين إلى طرف ثان ليقوم بغرسها بأشجار معينة حسب الاتفاق المبرم بينهما، و يكون الشجر و الإنتاج بينهما.

4-2-1-2- صيغ التمويل القائمة على المديونية:

(أ) **صيغة التمويل بالمرابحة:** المرابحة هي شراء البنك لسلعة معينة من التاجر (سيارة، بيت، مواد بناء...) بناء على طلب الزبون ثم بيع البنك لهذه السلعة للزبون بسعر أكثر من السعر الذي اشترت به السلعة (و يمثل هذا الاختلاف بين السعرين ربح البنك في العملية) مع بيان السعر الحقيقي و مقدار الربح، ثم يسدد الزبون بعد ذلك أقساط العملية للبنك حسب الاتفاق³⁰. عقود المرابحة تحقق أرباحا مضمونة نسبيا (أقل مخاطر) للبنوك الإسلامية مما يمكنها من الصمود في وجه منافسة البنوك التقليدية.

(ب) صيغة التمويل بالاستصناع:

- **الاستصناع:** هو طلب صناعة شيء و هو يبيع بين المستصنع (المشترى طالب الصنع) و الصانع (البنك البائع) حيث يصنع البنك بناء على طلب الزبون سلعة موصوفة. ويسلمها عند الموعد المحدد للتسليم على أن تكون تكلفة العمل من الصانع (البنك)، و ذلك في مقابل الثمن الذي يتفقان عليه و يسدده عاجلا أو آجلا .
- **الاستصناع الموازي:** هو أن يبرم البنك عقد استصناع موازي بينه و بين الصانع (مقاول، تاجر، الخ...) لغرض صناعته سلعة موصوفة بغرض تنفيذ التزام عقد الاستصناع الأول الذي أبرم بين البنك و الزبون و يشترط عدم الربط بين العقدتين في البنود³¹.

ج) صيغة التمويل بالسلم: و هو عقد من عقود الاستثمار وصيغة من صيغ التمويل يتم بموجبها التمويل بالشراء المسبق، لتمكين البائع من الحصول على التمويل اللازم، فهو بيع آجل بعاجل، فالآجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد، و العاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري³². و يمكن استخدام عقد السلم في البنوك الإسلامية لتمويل التجارة حيث يحصل التاجر على المال من البنك عاجلا مقابل تسليمه للبضاعة المتفق عليها آجلا، فيتاح له بذلك أن يستخدم أموال السلم في شراء المواد الأولية للسلعة الموصوفة المطلوبة أو في دفع أثمان بصناعة للمصانع أو المزارع التي تباعه ما سوف يتاجر فيه، ويستخدم في الزراعة أيضا حيث تقدم الأموال للمزارعين لمزاولة زراعتهم حتى موسم قطف الثمار و كذلك يستخدم في الصناعة حيث يقوم الصانع بشراء المواد الأولية ودفع أجور العمال لتصنيع السلعة من أموال السلم، و يقوم بتسليمها إلى البنك بعد تصنيعها، والذي يكون لديه بدوره خطة لتصريفها بسعر أعلى مما اشتراها به.

د) صيغة التمويل بالإجارة: تتمثل في نوعين³³:

- **الإجارة التشغيلية:** يقوم فيها الممول بشراء أصل من الأصول الثابتة مثل المباني والأراضي وذلك بهدف تأجيرها إلى الغير و عادة ما تتسم الأصول المؤجرة بارتفاع قيمتها و عليه يتقدم المستأجر إلى الممول لتأجير الأصل لمدة محددة. مع بقائه في ملكية الممول وذلك مقابل أجر يدفعه المستأجر يتفق عليه بين الطرفين.
- **الإجارة المنتهية بالتمليك:** تختلف عن النوع الأول في أن الأصول المؤجرة لا تبقى في ملكية البنك (الممول) بعد نهاية عقد الإجارة وإنما تنتقل إلى ملكية المستأجر، ويتضمن عقد الإجارة عقدين، الأول يتعلق بإجارة العين و الثاني بوعده البيع.

4-2-2-4 صيغ التمويل المباشر: وهي الأوراق المالية المتداولة في السوق المالي³⁴.

4-2-2-4 الأسهم: كل أسهم الشركات أي كان نوع النشاط يمكن قبوله في السوق المالية الإسلامية ماعدا الأسهم المحرمة أي التي تعتمد عن شركات تتعامل بالمحرمات أو بأساليب محرمة شرعا.

4-2-2-4 الصكوك: وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، و ذلك بعد دفع قيمة هذه الصكوك من الممتلكين لها وقفل باب الاكتتاب و بدء استخدامها فيما أصدرت من أجله³⁵.

○ **صكوك المشاركة:** تطرح لجمع مبلغ من المال يمثل حصته في رأسمال الشركة مثل الأسهم و لكن تختلف عنها في كونها مؤقتة بمشروع معين أو مدة معينة و لحامل الصك حق في الربح

الذي يتحقق و يمكن تداولها بقيمة سوقية معبرة عن التغيرات التي تحدث في قيمة أصول المشاركة و معدل الربح الموزع .

- **صكوك المضاربة :** وهي مثل صكوك المشاركة و الاختلاف فيها أن حملة صكوك المضاربة يحصلون على جزء من الربح والمضارب (مدير العملية) يحصل على جزء، أما الخسارة العادية التي لم يتسبب فيها مدير المضاربة فيتحملها حملة الصكوك.
- **صكوك المرابحة :** و تطرح لجمع مبلغ لتمويل عملية شراء سلعة و بيعها لعميل, و تصبح السلعة مملوكة لحملة الصكوك.
- **صكوك السلم :** تطرح لجمع مبلغ لتسليمه إلى مورد لشراء سلعة منه تسلم بعد مدة ويكون حق حامل الصك مؤجلا إلى حين استلام السلع و بيعها فتصفي الصكوك بالحصول على المبلغ الأصلي زائد الربح من بيعه للسلعة.
- **صكوك الاستصناع :** و تطرح لجمع مبلغ لإنشاء مبنى أو صناعة آلة أو معدة مطلوبة من مؤسسة معينة بالمبلغ اللازم لصناعتها وحقوق حملة الصكوك تتمثل فيما دفعوه ثمنا لهذه الصكوك.
- **صكوك الإجارة :** وهي تطرح لجمع مبلغ لشراء عين وتأجيره تشغيليا أو منتهيا بالتملك لجهة ما. و يتوزع عائد أقساط الإجارة على حملة الصكوك.

3-4 أسباب الأزمة المالية من منظور إسلامي:

- **التعامل بالربا/الفائدة :** و يظهر هذا جيدا في الأزمة المالية الأخيرة حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة أسهم في زيادة أعباء القروض العقارية و توقف عدد كبير من المقترضين عن السداد. مما فجر الفقاعة العقارية و حدثت الانهيارات المتتالية .
- **العقود الوهمية :** لقد ابتدع النظام التمويلي الوضعي مجموعة من العقود مثل المشتقات والمستقبلات والخيارات التي مجملها تقامر على اتجاه الأسعار في المستقبل هادفة إلى تعظيم الربح السريع دون الانتباه لحجم المخاطر التي تسببها في الأسواق المالية. ولعل من أهم أسباب ظهور ما يسمى الاقتصاد الرمزي تطبيق العقود غير المشروعة في أسواق الأسهم التي تجعل الثروات من خلال نمو قيم الأسهم بمعدلات عالية تفوق معدلات الثروة المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي وهذا ما تم عام 1929 حيث ارتفعت أسعار الأسهم خلال الفترة 1925 - 1929 بمقدار 120% في حين النمو الاقتصادي لم يتجاوز خلال الفترة نفسها 17% و نتيجة لذلك فقد خسرت أسعار الأسهم عام 1932 90% من قيمتها. و نفس الصورة

تكررت سنة 2008 فالانصهار الاقتصادي الذي حصل أدى إلى خسارة مؤشر داوجونز أكثر من 500مليار دولار في يوم واحد³⁶.

- **إقصاء الدولة:** إن من مقومات النظام الاقتصادي الرأسمالي الملكية الخاصة و حرية التبادل، وعليه فان عملية الإنتاج و التوزيع مرتبطة ارتباطا قويا بملكية العناصر الإنتاجية وعمليات السوق، وللأسف الشديد وبالرغم من تكرار الأزمات والعودة إلى الدولة كأداة هامة لتجاوزها، نجد منظري النظام الرأسمالي بعد تجاوز الأزمة يدفعون بقوة للتخلص منها وتقديس الملكية الخاصة وقوى السوق.
 - **بيع الديون:** عمليات البنوك التقليدية تقوم على أساس المتاجرة بالديون والنقود، فالبنك يقترض بفائدة ويقرض بفائدة أعلى، ويربح الفرق بين الفائدتين، وتزداد الفائدة على من يتأخر في الدفع أو السداد، فتعرض عليه فوائد تأخير أعلى من الفوائد التعويضية المعتادة، ويمكن أيضا أن يباع الدين إلى شخص ثان وثالث ورابع فتنشأ بهذا ديون كثيرة متراكمة، بل إن هذا النظام الرأسمالي يقوم كله على أساس جبال أو أهرامات من الديون، فإذا حدث تأخر في التسديد أو الامتناع عنه أمكن اختيار هذه الجبال وأمكن وقوع الكوارث والأزمات³⁷.
 - **سوء توزيع الدخل:** التوزيع الشخصي غير العادل هو السمة البارزة في النظام الرأسمالي، ونتيجة للعولمة الاقتصادية فقد انعكس سوء التوزيع على الدول النامية أيضا، حيث أكدت الإحصاءات أن 20% من دول العالم تستحوذ على 88% من الناتج الإجمالي في العالم و على 85% من التجارة الدولية، من ذلك كله يمكن القول أن العولمة أسهمت في تركيز الثروة في أيدي فئة قليلة من الأثرياء جنبا إلى جنب مع زيادة نفشي الفقر لأغلبية سكان العالم. وتشير البيانات أيضا أنه بالرغم أن متوسط دخل الفرد في أمريكا حوالي 35 ألف دولار سنويا، إلا أن هناك تباين بين شرائح وفئات المجتمع، إذ بعضها يصل دخلها إلى 90 ألف دولار، وأخرى لا يتجاوز دخلها 6 آلاف دولار سنويا³⁸.
- و الأمثلة كثيرة و لكن ما يهمنا هو التأكيد أن سوء التوزيع في الدخل أدى إلى الآتي³⁹:
- ✓ بروز أنماط و عادات استهلاكية تتوافق مع الأغنياء، ولرغبة الفقراء في تحسين مستويات معيشتهم كالأخرين وجدوا ضالتهم بالإقتراض الربوي.
 - ✓ تذبذب مستويات الإستهلاك والطلب مما يسهم في إيجاد تذبذبات في الأداء الاقتصادي مما قد يؤدي إلى أزمات مالية واقتصادية.
 - ✓ تعميق الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والوهمي، إذا توجه الأغنياء نحو التوظيف المالية ذات المردود السريع.

5- العلاج الإسلامي للالتزامات المالية:

الاقتصاد الإسلامي قادر على حل الأزمة المالية من خلال الاعتماد على أسس ومركزات النظام المالي الإسلامي و ذلك من خلال :

- إلغاء التعاملات الربوية و الابتعاد عنها وعن البيوع المحرمة الأخرى كالاحتكار وبيع ما ليس عندك، وبيع دين بدين والتي ذكرت سابقا، والعمل على تشجيع البيوع الحلال و تطبيق اقتصاد بلا ربا في المعاملات المالية و كل تصرف مالي .
- قيام النظام المالي و الاقتصادي في الإسلام على قاعدة المشاركة في الربح و الخسارة وعلى المشاركة الحقيقية بين أصحاب الأموال وأصحاب الأعمال والخبرة والعمل، ووجود هذه القاعدة مع تحريم الربا يضمن اشتراك رأس المال في الإنتاج بصورة مباشرة وأن رأس المال لا يمكن أن يحصل على عائد أو دخل بمجرد ملكية الفرد أو المؤسسة له وإنما لا بد من ربطه في العمل المنتج، وفي الإسلام عائد عناصر الإنتاج إما تكون على هيئة ربح أو إجارة و عليه فأرأس المال العيني يمكن إجارته، أما النقدي فيكون على هيئة ربح من خلال المشاركة بالصيغ الاستثمارية الإسلامية، إن نظام المشاركة في الإسلام يحد من الاتجار بالنقد و يوجه الأموال النقدية إلى النشاط الاقتصادي الحقيقي مما يحقق تقدم للاقتصاد و استقراره .
- منع بيع السلعة إن لم تكن مملوكة بالكامل للبائع و تحت تصرفه، فلا يجوز شراء سلعة ثم بيعها قبل أن يقبضها المشتري، كما يحدث في البورصات، حيث تباع السلعة عدة مرات وهي في مكانها دون أن يقبضها البائع ولا المشتري⁴⁰ .
- تطبيق عملية التوريق حسب الشريعة الإسلامية، تكون لأصول عينية وليس للديون وهو ما يتم في السوق المالية الإسلامية في صورة صكوك الإجارة و المشاركة و المضاربة، أما الديون فيمكن توزيعها عند الإنشاء ولا تتداول وهو ما يتم في السوق المالية الإسلامية بصكوك المراجعة و السلم و الاستصناع. و في مجال توظيف الصكوك في إدارة الأزمة ، فإنه قد يعاني قطاع اقتصادي معين من أزمة اقتصادية فيلجأ إلى التمويل من خلال إصدار تلك الصكوك عبر إدارة المصرف الإسلامي، والتي تعرضها على جمهور المتعاملين معها بهدف الاكتتاب بها، لما تتميز به عن غيرها من الأدوات بتنوعها إضافة إلى إمكانية نقل ملكيتها عبر البيع لتوفير السيولة⁴¹ .
- التأكيد على مبدأ التيسير على المقترض الذي لا يستطيع سداد دينه لقوله تعالى: " و إن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة و إن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون " نعم ليس الحل بتحميل المعسر مزيدا من

- الفوائد والأعباء، مما يعمق الأزمة. وهذا المبدأ يفرض على مؤسسات التمويل الإسلام إعطاء عناية كبيرة لتوجيه الائتمان نحو عملاء لهم القدرة على السداد مما يقلل من حالات العجز عن السداد.
- لقد أولى الإسلام التوزيع أهمية خاصة، فلم يركز فقط على مرحلة توزيع الثروة كما هو الحال في الرأسمالية، إذ بين ما يمكن أن يكون ملكية خاصة أو عامة كما بين أدوات التوزيع التي تقوم على العمل والملكية والحاجة وبالتالي يهدف إلى العدل في توزيع الأموال بين الأفراد مما يسهم في تأمين حد الكفاية لكل فرد في المجتمع وتشغيل طاقات وموارد المجتمع بالصورة التي تحقق أكبر مصلحة ممكنة للمجتمع⁴².
 - لقد حرم الإسلام الاكتناز بقوله تعالى: "والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب ألِيم" (التوبة 34) و الاكتناز من معانيه عدم استخدام الثروة النقدية في أوجه الإنفاق المشروعة، وتحريمه يدفع بالادخار نحو الاستثمار الحقيقي و هذا يشكل ضمانا ضد وقوع المجتمع في مشاكل الانكماش و البطالة .
 - إن للتمويل الإسلامي مخاطر، و إن كان بعضها يماثل المخاطر المرتبطة بالتمويل التقليدي وبعضها خاص فقط بالتمويل الإسلامي، فان طبيعة تعامل نظام التمويل الإسلامي مع هذه المخاطر مختلفة عن تعامل نظام التمويل التقليدي مع المخاطر، فان ضابط منع الغرر يمنع مؤسسات التمويل الإسلامي من الدخول في عمليات تمويلية عالية المخاطر أو ذات طبيعة وهمية أو تأخذ صفة المجازفة كالمشتقات المالية، مما يعزز من الثقة في هذه المؤسسات. بالإضافة إلى توزيع المخاطر و تقاسمها بين عدة أطراف يخفف من الصدمات المترتبة على تحقق هذه المخاطر، فكل طرف يتحمل المخاطر حسب قدرته، المودعون يتحملون جزء من المخاطر يتناسب وحجم إبداعاتهم، والبنك الإسلامي يتحمل جزء من المخاطر، وكذلك طالبي التمويل يتحملون المخاطر بقدر مساهمتهم في رأس المال، وهذا التقاسم للمخاطر من شأنه أن يضفي جو من الطمأنينة والثقة بين أطراف العملية التمويلية على خلاف التمويل التقليدي عن طريق القرض بفائدة، الذي يسعى دائما إلى تحميل طرف واحد لكل المخاطر، مما يتسبب في حالة من الذعر إذا ما كان هناك تهديد حقيقي جراء هذه المخاطر، بحيث يؤدي هذا الذعر إلى الاندفاع نحو سحب الودائع أو التخلص من الأوراق المالية، مما يؤدي إلى اضطرابات في النظام المالي قد تؤدي إلى أزمات .
- و انطلاقا مما سبق ذكره يمكننا قول أن الرابط القوي الذي ينشأ بين القطاع المالي و القطاع الاقتصادي من خلال إتباع نظام التمويل الإسلامي يدعم الاستقرار المالي و يحمي من الأزمات المالية.

خاتمة:

رغم أن العالم شهد أزمات مالية كثيرة إلا أن الأزمة الحالية الأخيرة كانت عبارة عن مؤشر واضح على الاختلالات المزمنة التي يعاني منها نظام التمويل العالمي نتيجة اعتماده المطلق على آليات تمويل غير موضوعية ممثلة على وجه الخصوص بسعر الفائدة و المضاربة غير المشروعة, لذلك انصببت جهود الدول المتقدمة على محاربة تداعيات الأزمة مع تجاهل المسببات الرئيسية لها وهي وضعية ستؤدي إلى تكرار حدوث مثل هذه الأزمات مستقبلا ما لم يتم معالجة الأسباب الأساسية لحدوثها و في نفس السياق أثبتت المؤسسات المالية الإسلامية صمودها في خضم الأزمة المالية الأخيرة الأمر الذي لفت انتباه العالم إليها وهذا يعد فرصة كبيرة ينبغي للهيئات والمؤسسات الاقتصادية الإسلامية استغلالها لتعريف مختلف دول العالم بالتمويل الإسلامي واعتباره الأسلوب الأمثل لمعالجة أزمات النظام المالي العالمي.

النتائج و التوصيات:

- إن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة تتمثل فيما يلي:
- أثبتت التسجيلات التاريخية تعرض نظام التمويل التقليدي لعدد كبير من الأزمات المالية بشكل متكرر و على مستويات مختلفة .
- إن التحولات والتطورات التي شهدتها النظم النقدية والمالية العالمية تحت ما يعرف بالعولمة كان لها الأثر الواضح في تسارع تكرار الأزمات المالية و توسعها عبر العالم.
- كانت الأزمة المالية العالمية الأخيرة متفردة من حيث حجمها وأثارها كونها ضربت النظم المالية الأكثر تقدما في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية و هي الأزمة التي حركت التوجهات الفكرية في البحث عن حلول ناجعة تمنع حدوث مثلها في المستقبل .
- إن أهم أسباب هذه الأزمة وغيرها هو التعامل بالفائدة (الربا) و المضاربة غير المشروعة.
- يتميز نظام التمويل الإسلامي بصيغ متنوعة من صيغ التمويل و التي بإمكانها أن تشكل نظاما تمويليا متكاملًا لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي .
- لا حل للأزمة المالية بشكل جذري إلا بتطبيق شرع الله في حياة الناس، والاعتماد على الصيغ الإسلامية في التعامل المالي.

● أهم التوصيات التي يمكن تقديمها تتمثل فيما يلي :

- ◀ أخذ العبرة من الأزمات الماضية و عدم تكرار مسبباتها .

- ◀ العمل على عودة رؤوس الأموال العربية والإسلامية إلى أوطانها و توجيهها للاستثمار بالطرق الشرعية في مشاريع تعود على الأمة الإسلامية بالخير.
- ◀ الطلب من القطاع المصرفي الإسلامي اغتنام الظرف الراهن الذي يشهد دعوات كثيرة حتى من غير المسلمين لاعتماد صيغ الصيرفة الإسلامية و ذلك لتفعيل نشاطها على الساحة الدولية والسهرة على إنجاحها.

قائمة المراجع:

- ¹ عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان 1999 ص200.
- ² عبد المجيد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية للبنوك ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2001 ص 17.
- ³ عابد شريط، معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 48-49 ، 2009-2010 ص45.
- ⁴ Robert Boyer et autres, 2004, les crises financières , la documentation française, Paris, p15
- ⁵ إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، مصر 2009، ص31/30.
- ⁶ Oliver LACOSTE, 2009, Comprendre les crises financières, édition Eyrolles, Paris, p 34/35
- ⁷ موسى مبارك خالد، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية، 2013 ص42
- ⁸ موسى مبارك خالد، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص43.
- ⁹ سنغ كالفالجيت ترجمة رياض حسن وتانيا بشارة، عولمة المال، دار الفارابي، بيروت لبنان 2001، ص/77-87.
- ¹⁰ عبد الله شحاتة، الأزمة المالية: المفهوم والأسباب، ندوة حول " الأزمة المالية العالمية التحديات وطرق المواجهة" القاهرة، مصر، أكتوبر 2008، ص15.
- ¹¹ آسيا سعدان و صليحة عماري، تنامي التمويل الإسلامي في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المؤتمر العلمي الدولي حول: " الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي" عمان الأردن، 2010، ص5.
- ¹² حسين عبد المطلب الأسرج، تأثير الأزمة المالية العالمية على الصادرات المصرية نوفمبر 2009، ص22.
- ¹³ آسيا سعدان و صليحة عماري، تنامي التمويل الإسلامي في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص5.
- ¹⁴ أحمد محمد جمعة محمد، الأزمة المالية العالمية وآثارها على خطط مهندس القوى الميكانيكية المستقبلية عن موقع: www.pathways.cu.edu.eg/news/news/uf/42893 تاريخ الاطلاع 2014/01/27 .

- ¹⁵ فريد، كورتل، الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاديات العربية، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان طرابلس لبنان مارس 2009 ص 14/13.
- ¹⁶ آسيا سعدان و صليحة عماري، تنامي التمويل الإسلامي في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 5.
- ¹⁷ محمود إبراهيم الخطيب، الأزمة المالية المعاصرة أسباب وعلاج، المؤتمر العلمي الدولي حول: "الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي" عمان الأردن، 2010، ص 15.
- ¹⁸ بول سويزي وزملاؤه، إعداد وترجمة سعيد محيو، أزمة الرأسمالية العالمية الراهنة، دار ابن خلدون بيروت 1981 ص 5.
- ¹⁹ محمود إبراهيم الخطيب، الأزمة المالية المعاصرة أسباب وعلاج، مرجع سبق ذكره، ص 21.
- ²⁰ محمود إبراهيم الخطيب، الأزمة المالية المعاصرة أسباب وعلاج، مرجع سبق ذكره، ص 21.
- ²¹ منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، تحليل فقهي واقتصادي، البنك الإسلامي للتنمية، جدة 2004 ص 12.
- ²² رياض المومني، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، أسبابها وإمكانية تجنبها من منظور اقتصادي إسلامي، المؤتمر العلمي الدولي حول: "الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي" عمان الأردن، 2010، ص 7.
- ²³ آسيا سعدان و صليحة عماري، تنامي التمويل الإسلامي في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 11.
- ²⁴ خالد أمين، عبد الله وآخرون، العمليات المصرفية الإسلامية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008 ص 171.
- ²⁵ محمود عبد الكريم، أحمد رشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، ط 2، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن 2007 ص 33.
- ²⁶ محمد محمود المكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر 2009، ص 30.
- ²⁷ فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، الأردن، عالم الكتب الحديث 2006 ص 225.
- ²⁸ سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة حلب 2009 ص 21.
- ²⁹ حمد فاروق الشيخ، المفيد في عمليات البنوك الإسلامية، مراجعة وتقديم عبد اللطيف آل محمود و نظام يعقوبي، بنك البحرين الإسلامي 2010 ص 28.
- ³⁰ حمد فاروق الشيخ، المفيد في عمليات البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 86.
- ³¹ خديجة خالدي وآخرون، التمويل الإسلامي للمشاريع الاقتصادية فرص وتحديات، مجلة الباحث عدد 4، 2007 ص 52.
- ³² عمر عبد الله كامل، القواعد الفقهية الكبرى وأثرها في المعاملات المالية، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر الشريف، القاهرة ص 128.
- ³³ نبيل بوفليح وآخرون، التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي حول " أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية" قسنطينة ، الجزائر، ماي 2009 ص 19.
- ³⁴ حمد فاروق الشيخ، المفيد في عمليات البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 96.
- ³⁵ Malkawi mohammed ,2010, Fall of capitalism and Rise of Islam, Xlibris Corporation, p 94/95.

- ³⁶ رفيق يونس المصري، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة 2009 ص 388.
- ³⁷ رياض المومني، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، أسبابها وإمكانية تجنبها من منظور اقتصادي إسلامي، مرجع سبق ذكره ص 9.
- ³⁸ عبابنة يوسف عبد الله، الأزمة المالية المعاصرة، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك 2010 ص/ص 133/132.
- ³⁹ سالم محمد عبد العزيز سالم، المعالجة الإسلامية للأزمة المالية العالمية الحالية ودور المصارف الإسلامية في إيجاد حل لها، العروب، فلسطين 2009 ص 13.
- ⁴⁰ حسن محمد الرفاعي، دور صيغ الصيرفة الإسلامية في إدارة الأزمة الراهنة، بحث مقدم إلى مؤتمر "تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، المملكة الأردنية الهاشمية 2009 ص 20.
- ⁴¹ دنيا شوقي، دروس في الاقتصاد الإسلامي، النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي ص 184.
- ⁴² موسى مبارك خالد، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 155.